برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-2009/2/11

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للموافقة

سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن المساواة بين الجنسين

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مواجهة التحديات الماثلة في مجالي الأغذية والتغذية

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1
10 February 2009
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات: السيد: D. Stevenson رقم الهاتف: 066513-2325

رئيس، السياسات المتعلقة بالنساء والأطفال والمساواة بين الجنسين: السيدة: I. Jallow رقم الهاتف: 066513-3642

يمكنكم الاتصال بالسيدة Panlilio C.، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

"إن اقتلاع دورة الجوع والفقر من جذورها يبدأ من المرأة. فالجوع يولّد انعدام الأمن، وغالباً ما يسفر عن تفاقم الظروف التي تقود إلى النزاعات والأزمات، ويخلق حالات تتعرض فيها النساء والفتيات في كثير من الأحيان إلى الاعتداء، والاغتصاب، والعنف. وفي ظروف الفقر اليائس، فإن الوصول إلى الغذاء يشكل قوة. ويعمل **البرنامج** بطرق دقيقة ومبتكرة على ضمان تمكين المرأة وحمايتها خلال توزيع الأغذية والوصول إليها".

جوزيت شيران، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

يعتبر انعدام المساواة بين الجنسين من بين الأسباب الرئيسية للجوع والفقر: وتشير التقديرات إلى نسبة 60 في المائة من المعانين من الجوع المزمن في العالم تتشكل من النساء والفتيات، ونسبة 20 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. وما يزال تحقيق المساواة بين الجنسين عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع المدرجة في إعلان الألفية.

وتتيح الخطة الاستراتيجية (2008-2011) فرصة لاستعراض سياسة **البرنامج** إزاء قضايا التمايز بين الجنسين وتحسين كيفية العناية بهذه القضايا في برامجه. ومن الواجب مواصلة الإجراءات الإيجابية التي تركز على النساء في عمليات **البرنامج**، غير أن الحاجة تدعو إلى نهج شمولي أوسع إزاء التمايز بين الجنسين لتحسين التوازن في العلاقات بين الجنسين وضمن الأسر.

وترسم هذه الوثيقة إطاراً لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين بصورة أشمل في سياسات **البرنامج** وبرامجه: إذ أنها تحدد الأولويات والتدابير المرتكزة على جوانب القوة التي يتمتع بها **البرنامج** مثل حضوره الميداني الفريد وشراكاته الواسعة، وتراعي نتائج تقييم أخير لسياسته إزاء قضايا التمايز بين الجنسين، وتشير إلى الطرق اللازمة التي يمكن أن يعمل بها **البرنامج** بصورة بناءة لحماية النساء.

ويسعى **البرنامج** إلى إرساء بيئة مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم البلدان الشريكة في التصدي للتحديات الغذائية والتغذوية: وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى النهوض بفعالية البرامج المعنية بالفقر والجوع واستدامتها.

مشروع القرار*

يوافق المجلس التنفيذي على الوثيقة "سياسة **برنامج الأغذية العالمي** بشأن المساواة بين الجنسين" (WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1) و:

- يؤكد التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- يقر بأهمية البيئة التمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين والتزامه بالتدابير، والأولويات البرامجية، وإجراءات الدعم المؤسسي المشار إليها في الوثيقة؛ و
- يتعهد باستقطاب التأييد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

غاية السياسة ونطاقها

1- لا يمكن أن تتحقق مهمة **البرنامج** ما لم تتوفر نفس الفرص لكل من النساء والرجال والبنات والفتيان، والقدرة على الوصول إلى الموارد والخدمات، والمشاركة في القرارات.[1] وفيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، فإن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2011) تسلط الضوء على الصلة القائمة بين مسألة التمايز بين الجنسين والجوع، وتؤكد التزام **البرنامج** بالعمل على مختلف الصُعد لضمان مراعاة اعتبارات التمايز والمساواة بين الجنسين. وتدعو الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى أن يكيف **البرنامج** أدواته مع السياقات القائمة وأن يلبي الحاجات المحددة على نحو يتسم بقسط أوفر من الملاءمة والمرونة، كما أنها تتيح فرصة **للبرنامج** لاستعراض سياسته إزاء قضايا التمايز بين الجنسين وتحسين كيفية العناية بهذه القضايا في برامجه.

2- وخلص تقييم صدر مؤخراً عن سياسة **البرنامج** المتعلقة بقضايا التمايز بين الجنسين أنه "...على خلاف العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات الجهات المانحة [فإن **البرنامج**] قد تجاوز اللغة المنمقة ليطالب بإجراءات استراتيجية محددة على المستوى العملي مدعومة بمبادرة تدريبية خاصة وأهدافاً يمكن قياسها بشأن الرصد. وقد أرست هذه السياسات دعائم قوية بشأن المنظور الجنساني وذلك بتحقيق وضوح الرؤية وبإدماج المرأة في هذه السياسات".[2]

3- وتستند هذه الوثيقة إلى نقاط القوة في السياسة السابقة بشأن قضايا التمايز بين الجنسين (2003-2007)، وترسي إطاراً لمواصلة تعميم هذه القضايا في سياسات **البرنامج**، وعملياته التشغيلية، وبرامجه على مختلف المستويات. وتحدد الوثيقة التدابير ذات الأولوية لخلق بيئة مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف تدعيم فعالية واستدامة البرامج المتعلقة بالفقر المدقع والجوع.

4- وسيجري وضع خطة عمل مؤسسية ذات إطار زمني محدد، مع أهداف واقعية وقابلة للقياس؛ تورد تفاصيل عن التدابير المؤسساتية لدعم تعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المتطلبات من حيث الموارد. وستدرج المكاتب القطرية ضمن خطط عملها إجراءات قابلة للقياس وترتكز على السياق بالاستناد إلى تحليل مسائل التمايز بين الجنسين وتمشيا مع المجالات ذات الأولوية المحددة في هذه السياسة.

[1] مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص لقضايا الجنسانية. *"قضايا (*مكتب المستشار الخاص لقضايا الجنسانية*)، والمفاهيم والتعاريف*: يشير مصطلح المساواة [بين الجنسين] بين النساء والرجال[...] إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص فيما بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة تماثل النساء والرجال، بل إنها تعني أن حقوقهم ومسؤولياتهم، وفرصهم ليست مرهونة بما إذا كانوا قد ولدوا إناثاً أو ذكورا". ويترتب من المساواة بين الجنسين الأخذ في الحسبان مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال مع الإقرار بتباين الفئتين اللتان ينتميان إليهما. إن قضية المساواة بين الجنسين لا تنفرد بها المرأة بل ينبغي أن تهم أيضا الرجال وإشراكهم بشكل كامل في هذه القضية. كما أن المساواة بين الجنسين قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط مسبق، ومؤشر، لتحقيق التنمية المركزة على السكان على نحو مستدام.

[2] **البرنامج**. عام 2008. "تقرير موجز لتقييم نهاية المدة لسياسات **البرنامج** في مجال التمايز بين الجنسين في الفترة (2003-2007): الالتزامات المعززة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي". (WFP/EB.2/2008/6-B).

الأساس المنطقي

5- يعتبر انعدام المساواة بين الجنسين من بين الأسباب الرئيسية للجوع والفقر؛ وتشير التقديرات نسبة 60 في المائة من المعانين من الجوع المزمن تتشكل من النساء والفتيات، ونسبة 20 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة.[3] وما يزال تحقيق المساواة بين الجنسين عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع المدرجة في إعلان الألفية.

6- وتقر سياسات البرنامج السابقة هذا الأمر وتركز على دور المرأة في ضمان الأمن الغذائي للأسرة.[4] وعلى هذا فإن من الواجب مواصلة الإجراءات التي تركز على النساء في عمليات **البرنامج**. غير أن الحاجة تدعو إلى نهج شمولي أوسع إزاء التمايز بين الجنسين لتحسين التوازن في العلاقات بين الجنسين وضمن الأسر.

7- ويرجع ذلك في جانب منه إلى التحديات والفرص الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وعلى سبيل المثال فإن التغيرات في ديناميات جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز قد دفعت **البرنامج** إلى توسيع نطاق استجابته وتوجيه اهتمام خاص إلى تعميم البعد الجنساني في برامجه المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز.[5]

8- كما أصبحت مهمة **البرنامج** معقدة بشكل متزايد نتيجة تغير المناخ: إذ نظرا إلى النسبة العالية من الجوعى الذين يعيشون في البلدان النامية المتأثرين بتغير المناخ وليس بوسعهم إلى القليل لمواجهة تلك التحديات.[6] يقوم **البرنامج** بتعزيز قدراته للاستجابة للتحديات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك الاستجابة لتباين الاحتياجات وآليات التصدي لدى النساء، والرجال والفتيان والفتيات. فعلى سبيل المثال، النساء في المجتمعات غير المنصفة هن أكثر ضعفا إزاء الكوارث الطبيعية من أقرانهن من الرجال، نظرا للأدوار والممارسات الاجتماعية المنوطة بكل جنس، بما يؤثر على قدراتهم في الوصول إلى الموارد.[7]

9- وأدى ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة المالية العالمية الراهنة إلى تفاقم هشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي[8] وإلى تبديد بعض المكاسب المحرزة على طريق التصدي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وتتباين العواقب بالنسبة للرجال والنساء، ولذا فإن من الواجب إبداء العناية عند تصميم السياسات والتدابير لمعالجة هذا الوضع.

10- وقد تصاعد العنف الموجه ضد النساء والفتيات في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى إصدار دعوة عالمية إلى العمل لمعالجة ذلك. ويحدث جانب كبير من هذا العنف في بلدان النزاعات وما بعد النزاعات حيث ينفذ **البرنامج** عمليات واسعة. وتحدد دراسة الأمين العام بشأن العنف إزاء النساء أشكاله، وعواقبه، وتكاليفه.[9]

---

[3] الأمم المتحدة. عام 2007. " تقرير الأمين العام: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية" (E/2007/71). نيويورك. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن عدد ناقصي التغذية في العالم وصل في ديسمبر/كانون الأول عام 2008 إلى 963 مليون نسمة (انظر: www.fao.org/news/story/en/item/8836/icode/).

[4] تبين الأبحاث بأن تحسين وضع المرأة يؤدي إلى نتائج إيجابية للنساء ولأسرهن. كما أن تعزيز تعليم النساء يؤدي إلى انخفاض معدلات سوء تغذية الأطفال. انظر (Smith, L.C. and Haddad, L. 2000. Explaining Child Malnutrition in Developing Countries: A Cross-Country Analysis. Washington DC, International Food Policy Research Institute (IFPRI). Household food security tends to improve if women are given equal access to resources see (IFPRI. 2000. Women: The Key to Food Security: Looking into the Household. Washington DC.

5 برنامج الأغذية العالمي. 2006. دليل موجز: فيروس نفص المناعة المكتسب، مرض الإيدز والمنظور الجنساني في برامج برنامج الأغذية العالمي. روما.

[6] برنامج الأغذية العالمي وجامعة كولومبيا. 2008. تغير المناخ في غرب أفريقيا: توصيات للتصدي والحد من الآثار. نيويورك.

[7] Neumayer, E. and Pluemper, T. 2007. The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Available at http://ssrn.com/abstract=874965.

[8] منظمة الأغذية والزراعة. عام 2008. " ارتفاع أسعار الأغذية: الحقائق والأبعاد والآثار والعمل المطلوب" (HLC/08/INF/1). وثيقة من وثائق المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية. 3-5 يونيو/حزيران 2008، روما.

[9] الأمم المتحدة. عام 2006. تقرير الأمين العام: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122). نيويورك.

11- وإقرارا بالحاجة إلى تعجيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتمدت الأمم المتحدة سياسة تعميم المساواة بين الجنسين في 2006، [10] والتي تورد إطارا مشتركا لمنظومة الأمم المتحدة.

تجربة البرنامج في تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين

التحديات والإنجازات

12- أسفرت سياسات **البرنامج** السابقة إزاء قضايا التمايز بين الجنسين عن تحقيق عدد من الإنجازات هي:

(1) أدى التركيز على النساء والفتيات إلى تسليط الضوء عليهن كمستفيدات ومساهمات في الأمن الغذائي الأسري.[2]

(2) زادت قدرة النساء على الوصول إلى الأغذية بشكل كبير نتيجة منحهن حق حيازة الاستحقاقات الغذائية.

(3) تعززت مشاركة النساء العادلة في هيئات وضع القرارات بفضل إرساء مستوى أدنى قدره 50 في المائة لمشاركتهن في لجان الأغذية.

(4) تدعمت قدرة الفتيات على الوصول إلى التعليم من خلال منحهن حصصاً غذائية إضافية لتشجيع أوليائهن على إرسالهن إلى المدارس.

(5) تتمتع النساء الآن بقدرة أكبر على الوصول إلى التدريب من خلال خطط الغذاء مقابل التدريب.

(6) أصبح جمع البيانات المفصلة بحسب الفئة الجنسية أمراً اعتياديا.

13- على أنه ما تزال هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة، وهي:

(1) هناك دلائل على أن توسع تمثيل المرأة في الهيئات المعنية بالأغذية لا يسفر تلقائياً عن زيادة مشاركتها في وضع القرارات.

(2) إن إصدار بطاقات الحصص الغذائية باسم النساء لا يمنحهن بالضرورة التحكم بالحصص الأسرية لأن التحكم يتقرر وفقاً للقدرة على التفاوض بشأن استخدام الأغذية واتخاذ القرارات المتصلة بذلك.[11]

(3) إن تطبيق نهج "واحد لكل الحالات" فيما يتعلق بالالتزامات المعززة تجاه النساء ربما اتسم بالضعف من حيث الابتكار الميداني وأدى إلى التقليل من الزخم اللازم لإجراء تحليلات جنسانية لمواءمة البرامج مع سياقاتها.

(4) أدى الفهم المحدود لقضايا التمايز بين الجنسين في صفوف الموظفين الميدانيين أحياناً إلى اعتبارهم أن هذه القضايا تتعلق بالمرأة فحسب.[12] ومن الضروري إجراء المزيد من البحوث وإدخال التحسينات على تصميم البرامج.

14- وما يزال تحقيق التوازن بين الجنسين في ميدان التوظيف تحدياً ماثلاً، ولاسيما في وظائف الإدارة. [2] وتُعالج هذه المسألة في سياسة **البرنامج** واستراتيجيته إزاء الموارد البشرية .[13]

---

[10] الأمم المتحدة. 2006. *سياسة الأمم المتحدة على مستوى المنظومة إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. التركيز على النتائج والأثر (CEB/2006/2)*. نيويورك.

[11] انظر دراسات الحالة التي أعدها **البرنامج** عن تنفيذ مراقبة المرأة للغذاء في عمليات توزيع أغذية الإغاثة (الالتزام الرابع من الالتزامات المعززة تجاه النساء) والمشاركة في اتخاذ القرارات (الالتزام الخامس من الالتزامات المعززة تجاه النساء) في كولومبيا، وإندونيسيا، وكينيا، ورواندا، وسيراليون، وزامبيا، يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول عام 2004.

[12] أشار منسيقو قضايا التمايز بين الجنسين في مسح أجري في 2007 أيضا إلى نقص في التمويل والقدرات وقلة الأدوات العملية لتعميم المنظور الجنساني مما يمثل تحديات أمام تنفيذ هذه السياسة.

[13] "التأهب للغد من اليوم: استراتيجية الإدارة وتنمية الموارد البشرية في **البرنامج** (2008-2011)" (WFP/EB.2/2008/4-C/Corr.1).

إطار السياسات

الرؤية

15- إنشاء بيئة مواتية **للبرنامج** لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنعكس في سياساته، وبرامجه، وتدابيره المتعلقة بدعم البلدان الشريكة في تصديها للتحديات الغذائية والتغذوية.

المبادئ

16- ليست المساواة بين الجنسين أمراً مستحباً من الناحية الاجتماعية فحسب: إذ أن هذه المساواة تعتبر عنصراً حاسماً في الحد من الفقر والجوع.[14] وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وسيواصل **البرنامج** إلى اهتبال الفرص لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لكي تضطلع بدورها في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

17- وتستند سياسة التمايز بين الجنسين إلى السياسات السابقة في هذا المجال وتسترشد بما يلي:

- الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2011)، التي تؤكد دور **البرنامج** في دعم البلدان في التصدي للجوع ونقص التغذية؛
- مبادئ سياسة الأمم المتحدة واستراتيجيتها بشأن تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين،[15] والقرار 36/2006 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعراف والمعايير الأخرى؛[16]
- القيم الأساسية للإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاحترام في المبادئ الإنسانية **للبرنامج**؛[17]
- مبدأ "عدم الإضرار"، وهو التزام بمنع الأعمال التي تتسبب ضرر بأي مستفيد:[18] وقد يشمل ذلك ضمان أن تكون مواقع التوزيع آمنة والاهتمام بعدم إثقال كواهل النساء أو تعريضهن للعنف، أو الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين؛
- مبادئ نهج التمايز بين الجنسين والتنمية، التي تشمل القوى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي تحدد كيفية انتفاع الرجال والنساء من الموارد والأنشطة وتحكمهم بها؛ ويركز النهج على العلاقات بين الجنسين بغرض تحقيق تحسينات مستدامة في مكانة المرأة.

18- استنارت عملية وضع سياسة **البرنامج** بشأن التمايز بين الجنسين إلى تقييم سياسة **البرنامج** بشأن التمايز بين الجنسين لفترة (2003-2007)، والمشاورات مع الشركاء والموظفين الميدانيين، وأنشطة الاستعراض المكتبي لسياسات الشركاء، والالتزامات المعززة تجاه النساء، ومسوح الخط القاعدي والمتابعة.[19]

---

[14] Morrison, A., Raju, D. and Sinha, N. 2008. Gender Equality is Good for the Poor. *Poverty in Focus*, 13: 16–17.

[15] الأمم المتحدة. 2006. *سياسة الأمم المتحدة على مستوى المنظومة إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. التركيز على النتائج والأثر (CEB/2006/2)*. نيويورك. وتتمثل العناصر الرئيسية بما يلي: 1) المساءلة؛ 2) الإدارة القائمة على النتائج؛ 3) وظائف الإشراف – الرصد والتقييم، والمراجعة، والإبلاغ؛ 4) الموارد البشرية والمالية؛ 5) تنمية القدرات؛ 6) التلاحم، والتنسيق، وإدارة المعارف والمعلومات.

[16] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمايز ضد المرأة (1979)؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)؛ وقرارا مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 و1820 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000؛ 2008)؛ وإعلان الألفية (2000)؛ وإعلان القمة العالمية للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد (2002)؛ ونشرات/توجيهات الأمين العام بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين (2003).

[17] "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C)، ص. 8.

[18] CDA Collaborative Learning Projects. 2004. *The Do No Harm Handbook. The Framework for Analyzing the Impact of Assistance on Conflict*, p. 19. Cambridge, MA, USA.

[19] برنامج الأغذية العالمي. 2007. مسح بشأن منسقي قضايا التمايز بين الجنسين. استعراض نظري لتنفيذ الالتزامات المعززة تجاه النساء وآراء منسقي/أفرقة **البرنامج** المعنيين بقضايا التمايز بين الجنسين. روما.

الأهداف

19- تتمثل الأهداف بما يلي:

- تعزيز وصون بيئة مؤسسية تدعم وتشجع تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛
- النهوض بفعالية واستدامة برامج **البرنامج** التي تتصدى للجوع في البلدان الشريكة؛
- تعزيز دمج المنظور الجنساني في السياسات، والبرامج، والمشروعات الغذائية والتغذوية في البلدان الشريكة والشركاء المتعاونين.

النتائج المنشودة

20- إن النتائج المنشودة هي التالية:

- تعزيز المعارف والمهارات في صفوف موظفي **البرنامج** للعناية بقضايا التمايز بين الجنسين عند إعداد السياسات والبرامج؛
- تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين على نحو محسَّن ومستدام في برامج **البرنامج** وأنشطته؛
- تدعيم القدرات في البلدان الشريكة لإدماج المنظور الجنساني في السياسات، والخطط، والمشروعات المتعلقة بالأغذية والتغذية.

21- ستطبق الإجراءات الموجهة [20] وتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين [21] لتحقيق النتائج المنشودة. وستُنفذ الإجراءات الموجهة في سياق البرمجة الميدانية **للبرنامج** على أساس التحليل الجنساني؛ وسيُعمم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين على مستوى البرامج والمؤسسات. وبما أن النساء غالباً ما يكن محرومات، فإن الإجراءات ستكون في الكثير من الأحيان محابية لهن. ولا يعني ذلك استبعاد القيام بإجراءات لصالح الرجال والفتيان حينما يتطلب الأمر ذلك.

مجالات العمل ذات الأولوية

الاستفادة من نقاط القوة والتصدي للتحديات

22- يمتلك **البرنامج** قاعدة صلبة لتعزيز المساواة بن الجنسين وتمكين المرأة: فقد أسفر التركيز على النساء في سياساته السابقة عن تعميق الوعي بالنساء واحترامهن كشريكات ومستفيدات.[2]

23- وعليه يلتزم **البرنامج** بما يلي:

- مواصلة توفير المساعدات الغذائية للحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والفتيات اليافعات؛
- مواصلة منح النساء حق حيازة الاستحقاقات الغذائية وضمان عدم تعرضهن للاعتداء أو العنف نتيجة هذه السياسة؛

[20] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. دليل قضايا التمايز بني الجنسين في التدابير الإنسانية. نيويورك. انظر الصفحة 3: ينبغي للتدابير الموجهة "أن تعوض عن عواقب الفوارق الجنسانية مثل الحرمان طويل الأجل من حقوق التعليم أو الرعاية الصحية. ويتسم ذلك بالأهمية في العديد من الحالات التي تعاني فيها النساء والفتيات من الحرمان بقدر أكبر من الرجال أو الفتيان [...] ولكن هناك عدداً من الحالات التي ستستهدف فيها التدابير الفتيان أو الرجال، وذلك مثلاً حين يكون الفتيان هدفاً للتجنيد في نزاع مسلح...".

[21] الأمم المتحدة.1999. (A/52/3/Rev.1) ص.24: "إن تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين هو عملية لتقدير الآثار التي يخلفها أي تدبير مزمع على النساء والرجال [...] في كل المجالات وعلى مختلف الأصعدة. وهو استراتيجية لجعل شواغل النساء والرجال على حد سواء بعداً أصيلاً [...] في السياسات والبرامج [...] بحيث تستفيد النساء والرجال بصورة عادلة وبما يكفل عدم تأبيد الفوارق. ويتمثل الهدف الأسمى في تحقيق المساواة بين الجنسين".

- مواصلة تيسير مشاركة النساء في لجان توزيع الأغذية؛
- مواصلة تيسير الوصول إلى التعليم وتضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، مع استخدام الحصص الغذائية كمحفز.

24- ويحدد تقييم سياسة التمايز بين الجنسين القضايا التي تسترشد بها السياسة الجديدة. وهذه القضايا هي: 1) إحياء مهمة تعميم المنظور الجنساني؛ 2) إعادة توجيه المنهج المؤسسي لتمكين المناهج التي توضع حسب السياق؛ 3) حشد الموارد على المستوى التشغيلي.

25- وبالتالي سيضع **البرنامج** أولويات جديدة للبرامج فضلا عن آليات الدعم المؤسسي التي ستهيئ بيئة لإنجاح عملية تعميم المنظور الجنساني.

أولويات البرامج الجديدة

26- تضم الأولويات الجديدة للبرامج اعتبارات المنظور الجنساني وتراعي مختلف السياقات التي يعمل في إطارها **البرنامج**، والتي تشمل حالات الطوارئ المعقدة والحالات التي تكون فيها الأوضاع أكثر استقرارا.

التصدي لتحديات الحماية المتعلقة بالتمايز بين الجنسين

27- سيواصل **البرنامج** تعزيز حماية مجموعاته السكانية المستهدفة والموظفين وفقاً للإجراءات الخاصة للأمين العام بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين،[22] وقراري مجلس الأمن 1325 و1820 بشأن المرأة والسلام والأمن.

28- وسيعمل **البرنامج** على منع العنف الموجه ضد النساء، والفتيات، والأطفال في عملياته، وسيسعى في حالات الطوارئ المعقدة إلى القيام بما يلي :

- تخفيف الأعباء عن النساء والفتيات وتعزيز سلامتهن في المخيمات. وغالباً ما تتولى النساء والفتيات حصراً مهمة جمع الحطب،[23] ويضطررن إلى قطع مسافات بعيدة على الأقدام خارج المخيمات بأحمال ثقيلة مع تعريض أنفسهن للمخاطر. وكجزء من الجهود المشتركة بين الوكالات فإن **البرنامج** سيقوم بما يلي: 1) تعبئة الموارد لتوفير المواقد الكفوءة في استخدام الوقود لمعظم النساء الضعيفات؛ 2) استخدام المساعدات الغذائية لمساندة الأنشطة المدرة للدخل للنساء والفتيات؛ 3) مساندة إنشاء أماكن آمنة وخاصة للنساء والفتيات.؛ و4) تيسير تشكيل مجموعات الدعم المكونة من النساء في المخيمات لتمكين النساء من اتخاذ القرارات ودعم دورهن فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.
- تحديد فرص إضافية في عمليات **البرنامج** لتعزيز حماية النساء والفتيات. وسيشمل ذلك ما يلي: 1) استخدام المساعدات الغذائية لاجتذاب الرجال والفتيان بغرض تعميق فهم الصلات القائمة بين انعدام المساواة بين الجنسين والجوع، وإشراكهم في الأنشطة الرامية إلى حماية النساء والأطفال من العنف والحد من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، واقتسام مسؤولية رعاية الأطفال؛ 2) جعل مواقع التوزيع التابعة **للبرنامج** آمنة للنساء والفتيات؛

[22] United Nations Secretariat. 2003. "Secretary-General's Bulletin: Special measures for protection from sexual exploitation and sexual abuse" (ST/SGB/2003/13). New York.

[23] Women's Commission for Refugee Women and Children. 2006. *Beyond Firewood: Fuel Alternatives and Protection Strategies for Displaced Women and Girls*. New York. وفقاً لهذه الدراسة فإن المجتمع الإنساني قلما يوفر وقود الطهي، والأندر من ذلك تولى الرجال مهمة جمع الحطب.

3) استخدام الحضور الميداني **للبرنامج** وموظفيه الوطنيين في تشجيع المبادرات المحلية الرامية إلى إنهاء العنف الموجه ضد النساء والفتيات.

دمج المنظور الجنساني في البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز

29- تعتبر معالجة انعدام المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً في الحد من احتمالات تعرض النساء والفتيات لفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وسيواصل **البرنامج** مساندة الاستجابة المشتركة بين الوكالات إزاء الجائحة، وسيسعى لتحقيق ما يلي: 1) استخدام المساعدات الغذائية لتعميق الوعي بالصلات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وانعدام المساواة بين الجنسين، والعنف الجنساني، وانعدام الأمن الغذائي؛ 2) العمل مع الشركاء لتنشيط انخراط الرجال والفتيان في أنشطة المكافحة، والتخفيف، والمعالجة، والدعم، وتوفير الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز.[24]

تحطيم الحواجز الجنسانية عبر النهوض ببرامج صحة وتغذية الأم والطفل

30- يمكن للبرامج المحسنة لصحة وتغذية الأم والطفل أن تحطم الحواجز الجنسانية القائمة في ميدان رعاية الأطفال من خلال إشراك الرجال والفتيان في أنشطة التوعية التغذوية والصحية. وسيقوم **البرنامج** بما يلي: مواصلة التعاون مع الشركاء من أجل 1) توفير حزمة أساسية من الأنشطة غير الغذائية للحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والفتيات اليافعات؛ 2) إشراك الرجال والفتيان في الأنشطة الرامية إلى تعميق الوعي بصحة وتغذية الأم والطفل، والنهوض بمعرفتهم بتغذية وصحة الأمهات والأطفال والتزامهم بالحفاظ عليها، وتوسيع مشاركتهم في رعاية الأطفال؛ 3) ترويج تطوير واستخدام الأغذية الجاهزة لتلبية الاحتياجات التغذوية وتوفير الوقت والوقود، ولاسيما في المخيمات.

تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال أنشطة التغذية المدرسية المدعومة من البرنامج

31- هناك دلائل على الأثر الإيجابي للتغذية المدرسية في معالجة الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال التعليم. وبالتالي سيتعاون **البرنامج** مع الشركاء[25] لتكثيف التغذية المدرسية كمنفذ لتعزيز المساواة بين الجنسين خلال السنوات التشكيلية للأطفال. وستعزز المناهج الابتكارية والمناصرة قصد تناول مثلا مسائل منع العنف الجنسي والجنساني.

تعزيز العلاقات الإيجابية بين الجنسين ودعم سبل العيش المستدامة

⇦ *برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب*

32- ستصمم برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب على نحو يراعي الاحتياجات المتباينة للنساء، والرجال، والشباب، والعجائز. وسيكفل **البرنامج** ما يلي: 1) أن تشارك النساء والرجال على قدم المساواة في تحديد أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب على أساس احتياجاتهم وأولوياتهم المتباينة؛ 2) أن يتمتع كل من النساء والرجال بقدرة

[24] فمثلا في زمبابوي، يركز برنامج تقديم الرعاية المتمركز في روما والذي يدعمه كل من **البرنامج** والمنظمة غير الحكومية Africare بشكل كبير على إشراك الرجال في الرعاية من خلال تدريبهم على ذلك. وقد تحدت هذه المبادرة المعتقدات التي كانت سائدة والتي مفادها أن الرجال غير قادرين على تقديم الرعاية للمرضى، كما أدت هذه المبادرة إلى التخفيف من العبء على النساء في تقديم الرعاية.

[25] "الحزمة الأساسية" من التغذية المدرسية تنبثق من الجهود المشتركة بين **البرنامج** واليونيسيف، وهي تشمل تعزيز تعليم الفتيات ويمكن توسيع نطاقه لتمثل أنشطة أخرى المتعلقة بالمنظور الجنساني.

متساوية على الوصول إلى المنافع من خلال برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب المصممة في إطار عملية تشاركية؛ وسيُنظر في أمر إقامة نظم للدعم مثل رعاية الأطفال عند تصميم هذه البرامج لتيسير وصول النساء إلى المنافع؛ 3) إرساء نظام للرصد للتأكد من تمكين المرأة من حيث وضع القرارات واستفادتها من مساعدات **البرنامج** للنهوض بأوضاعها المعيشية؛ ويمكن لهذا النظام أن يشتمل على بيانات نوعية.

⇦ *برامج القسائم والتحويلات النقدية والنقد مقابل العمل*

33- ستصمم برامج القسائم والتحويلات النقدية وبرامج النقد مقابل العمل على نحو يكفل استفادة النساء على قدم المساواة مع الرجال، دون حدوث آثار سلبية. وسيضمن **البرنامج** ما يلي: 1) مراعاة برامج تحويل النقد والقسائم لاحتياجات النساء والأطفال، بما في ذلك الأغذية والتغذية، واحتمالات نشوب العنف المنزلي بشأن التحكم بالمبالغ النقدية أو القسائم؛ 2) إرساء نظام للرصد للتأكد من تمكين المرأة ببرامج القسائم والتحويلات النقدية من خلال عمليات اتخاذ القرارات وتحسين سبل الرزق.

⇦ *الشراء من أجل التقدم*

34- ستراعي مشروعات الشراء من أجل التقدم انعدام التساوي بين النساء والرجال في الوصول إلى المواد الزراعية ووسائل النقل، والوصول إلى الأسواق، والإيراد. وسيكفل **البرنامج** ما يلي: 1) التمثيل الكافي للمزارعات من خلال اعتماد أرقام مستهدفة دنيا لمشاركتهن بما يتماشى مع السياقات القطرية؛ وسيشمل ذلك العمل مع رابطات التجار والمزارعين لضمان تمثيل النساء تمثيلاً عادلاً في مواقع الإدارة واستفادة المزارعات بصورة مباشرة من المدفوعات النقدية مقابل منتجاتهن؛ 2) إرساء نظام للرصد، والتقييم، والإبلاغ على المستوى القطري لتتبع مشاركة المرأة.

الدعم المؤسسي لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين

35- سيضع **البرنامج** تدابير مؤسساتية محددة لدعم دمج المنظور الجنساني في عملياته.

تنمية القدرات

36- سيكفل **البرنامج** أن ينمي الموظفون القدرة اللازمة لتعميم المنظور الجنساني في عملهم؛ بما في ذلك إجراء تحليلات للمنظور الجنساني. وسيتم تنفيذ خطة شاملة لتنمية القدرات قصد معالجة المسائل المتعلقة بقدرات الموظفين وكفاءاتهم لتعميم المنظور الجنساني.[26] وسيشمل ذلك استغلال فرص التدريب التي توفرها الآليات المشتركة بين الوكالات والجهود التي يبذلها الشركاء.

37- إن **البرنامج**، في إطار جهود الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومن خلال انخراطه في عمليات استراتيجية القضاء على الجوع، سيحشد الدعم ويساند الحكومات والجهات الشريكة المتعاونة قصد تعزيز قدراتها في إدراج المنظور الجنساني في خططها وبرامجها وسياساتها الوطنية المتعلقة بالأغذية والتغذية.

[26] سيتم على سبيل المثال إدراج المواد التي تتطرق للبعد الجنساني في تدريب المديرين القطريين في عام 2009.

المساءلة

38- سيعمل **البرنامج** على: 1) النهوض بنظم المساءلة فيه وتعديل أدوات المساءلة لإدماج المناظير الجنسانية في خطط العمل، ومواجيز إدارة المخاطر، وأدوات الرصد والتقييم، و*وجيز المؤشرات*، وبرنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات، وإطار النتائج الاستراتيجية؛ وسيوفر كبار المديرين القيادة وسيتحملون مسؤولية رئيسية في تنفيذ هذه السياسة المعنية بقضايا التمايز بين الجنسين؛ 2) تعزيز المساءلة من أجل تعميم المنظور الجنساني بين الجهات الشريكة من خلال الاتفاقات الميدانية ومذكرات التفاهم؛ 3) تعزيز نظاميه للرصد والتقييم لقياس ورفع التقارير عن التقدم المحرز بشأن تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛ 4) إنفاذ ورصد سياسة **البرنامج** بشأن التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، بما في ذلك توجيهاته التنفيذية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفقاً لسياسة عدم التسامح المعتمدة في الأمم المتحدة إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

استقطاب التأييد

39- إن الحضور المكثف **للبرنامج** في الميدان وشبكته من الجهات الشريكة يتيحان فرصا لاستقطاب التأييد على مستويات مختلفة. وسيتعاون **البرنامج** مع شركائه من أجل 1) على إذكاء الوعي بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام؛ 2) وسيعد **البرنامج** استراتيجية للاتصالات واستقطاب التأييد لتعميق استيعاب العلاقات التي تربط بين انعدام المساواة بين الجنسين، والجوع، واقتسام المسؤوليات.

40- وسيستغل **البرنامج** الخبرة الواسعة التي يتمتع بها منسقيه المعنيين بالمنظور الجنساني من خلال تحويلهم إلى شبكة لاستقطاب التأييد للاهتمام بتعميم المساواة بين الجنسين.

تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في العمليات

41- يمثل الحضور الميداني الواسع **للبرنامج** أيضا فرصة فريدة لاستخدام المعرفة بالظروف المحلية في تصميم وتنفيذ البرامج المناسبة والمراعية للثقافة المحلية.

42- سيجعل **البرنامج** مسألة دمج المنظور الجنساني في العمليات أمراً إلزاميا، بما في ذلك جميع مراحل تنفيذ المشروعات. وسيتم مراجعة أدوات التقييم **للبرنامج** قصد دعم هذه العملية.

43- ولمساعدة المكاتب القطرية بصورة أكبر على تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، فإن **البرنامج** سيقوم بما يلي: 1) إطلاق مبادرة المكاتب القطرية المراعية لقضايا التمايز بين الجنسين، بحيث تكافأ المكاتب القطرية على امتثالها للإجراءات المنصوص عليها في هذه السياسة؛ 2) تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء صندوق للابتكارات الجنسانية لمساعدة المكاتب القطرية على تنفيذ أنشطة مبتكرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشراكات

44- سيواصل **البرنامج** تعزيز شراكاته على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون على مستوى الوكالات للعناية بقضايا التمايز بين الجنسين وتبادل المعارف معها.

45- وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء- الحكومات والمنظمات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، والمجتمعات المحلية- من أجل حشد موارد إضافية، بما في ذلك الخبرات.[27]

البحوث

46- سيتعاون **البرنامج** مع المؤسسات الأكاديمية في ميدان البحوث للنهوض بسياساته وبرامجه، كما سيتعاون مع الشركاء في تقدير الآثار على أنشطته.

الآثار المؤسسية

47- يستدعي تنفيذ هذه السياسة إدخال تغييرات على بعض العمليات الأساسية وقد يتطلب إرساء عمليات جديدة، مما يخلف آثاراً على الموارد البشرية والمالية. ولذلك فإن **البرنامج** سيستثمر في موظفين جدد وفي تنمية القدرات وسيوفر، في حدود قدراته التمويلية، الموارد اللازمة لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين. وسيسعى **البرنامج** إلى الحصول على موارد خارج ميزانيته لسد الثغرات في الموارد المالية.

[27] يقدم مثلا مشروع GenCap الذي يديره المجلس النرويجي للاجئين قدرات احتياطية لوكالات الأمم المتحدة باستخدام مجموعة من المستشارين في مجال المنظور الجنساني والذين يمكن تجنيدهم في فترة قصيرة خلال حالات الطوارئ.